مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد:

هذا الكتاب، يبين كيف أن عشرين عامًا ما بين الزراعة والمياه، تؤرخ وتؤسس لمراحل الإنتاج والأمن الغذائي والمائي السعودي، من حيث الإنتاج الزراعي والحبوب والقمح والتمور، وأيضًا الإنتاج الحيواني على اختلافه وبجميع مشتقاته؛ الحليب والألبان والأجبان والزبد واللحوم والدواجن والبيض، إضافة إلى الإنتاج السمكي ومزارع الروبيان.

هذا الإنتاج يلامسه المواطن والمقيم في هذه البلاد بمختلف مناطقها وفي معظم مراكز التسوق والتموينات المختلفة يوميًّا، وقد لا يسأل البعض عنه وعن كيفية وجوده وحصوله عليه ..إنتاج قادته الشركات الزراعية الكبرى التي أسهمت في قيادة قاطرة الزراعة ومشاريع تربية الحيوانات، وإنتاج الحليب بجميع مشتقاته، وكذلك تطوير الثروة السمكية ومزارعها بمختلف أنواعها وتصنيفاتها.

ولا شك أن المملكة العربية السعودية بلد كبير .. وبلد يعتمد في استهلاكه على الدول الأخرى، التي ظلت على الدوام ترهن علاقات التعاون فيها إلى حجم المصالح المتبادلة، وعندما تشعر هذه الدول بأنك في حاجة إليها دائمًا فإنك نتيجة لهذه الحاجة ستتعرض للضغوط والابتزاز بمختلف أشكاله .ومع بداية الإنتاج السعودي،

وضعت وزارة الزراعة والمياه الضوابط والمختبرات الصحية ذات الطابعين العلمي والفني، وأصبح كل ما يدخل المملكة من منتجات أجنبية تحت الرقابة؛ الأمر الذي لم يرق لبعضهم؛ لأن التساهل في فترات سابقة أسهم في عدم احترامهم للقوانين، ودخلت وزارة الزراعة والمياه في صراع مع المصدرين؛ لتثبيت الرقابة الصحية على جميع المواد الغذائية المستوردة، وخاصة ما يتعلق بالأغنام والأبقار و الأسماك.

تطور خلال هذه السنوات الإنتاج الزراعي وأصبح منافسًا للمنتج الأجنبي أو يوازيه، وأثبت قدرته على البقاء، وحلوله مكان المنتج الأجنبي لفترات طويلة، وبخاصة إنتاج القمح، وصولًا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ومع ذلك كنا نداري إنتاجنا بالكتمان؛ كي لا نثير الشركات الدولية المصدرة، لكون الإنتاج يضيف قوة إيجابية وإضافية إلى قوة المملكة السياسية والاقتصادية.

بدأت الحملات الإعلامية تطول تجربة المملكة، وكذلك النصائح، التي استغلها البعض لتحقيق أهدافه، على اعتبار أن ذلك فيه استنزاف للمياه، علمًا أن القمح لا يحتاج إلى كثير من المياه، بقدر حاجة الأعلاف الدائمة للمياه؛ وذلك لأن فترة الأعلاف تحتاج إلى المياه طوال العام، بينما القمح لا يحتاج إلى المياه إلا في حدود أربعة أشهر فقط الأمر الذي طرح عددًا من الأسئلة حول أهداف هذه الحملات.

لقد استطاعت وزارة الزراعة والمياه بناء عديد من السدود؛ كي تستفيد من مياه الأمطار؛ حتى لا تذهب هدرًا، حيث أثبت أطلس المياه الذي أعدته واعتمدته وزارة الزراعة والمياه في بداية الأمر لمعرفة الواقع المائي للمحافظة على المياه، فكانت لدى الوزارة أكثر من مئة محطة لجس المياه ومعاينتها بشكل علمي يحول دون استنزافها، وأثبتت الأرقام أن المياه في السعودية عميقة، وتأتي من أماكن تجميع المياه المنتشرة عبر المناطق.

وجاء قرار وقف زراعة القمح في ذروة الإنتاج وتطور الدورات الزراعية، وتمكنها من الاعتماد على نفسها، بعد سنوات من توزيع الأراضي البور على المزارعين بمساحات مختلفة حسب قدرتهم، فيما كانت المساحات الكبيرة لمصلحة الشركات الكبرى، وكان التوزيع مشروطًا بالفلاحة والاستخدام لغايات زراعية، وكذلك كانت سياسة الدعم والقروض مشروطة ومحددة السنوات ومراقبة أيضًا.

ولم يطل الأمر كثيرًا، حيث ظل المزارعون يطالبون بعودة الإنتاج الزراعي وخاصة القمح .وفي عام ٢٠١٦ صدر قرار رسمي يقضي بعودة جزئية لزراعة القمح، جاء ذلك بعد سنوات كانت فيها المملكة تستهلك كميات كبيرة من القمح ومشتقاته، فكانت سياسة العودة إلى القمح تؤكد صحة السياسات الزراعية السابقة وتؤكد أيضا أن صانع القرار السياسي يعي ويدرك بصورة كبيرة أهمية تحقيق الأمن الغذائي، كما أصبحت لدينا صناعات لها علاقة بالتمور،حيث تجاوز ما لدى المملكة من نخيل نحو ثلاثين مليون نخلة، كما ظهرت أسواق ومعارض عديدة للتمور بمختلف أنواعها ومستوى جودتها.

قصة هذا الكتاب تمثل محاولة للتأكيد أن الأعمال الناجحة لا تحتاج إلى الدعاية والإعلام، ولنا في الزراعة والمياه مثال فإن الإنتاج ملموس؛ ففي أي محل للتموينات أو مركز للتسوق، يمكن أن تلمس أثر هذه السياسات وضرورة استمراريتها.

أما فيما يتعلق بتحلية المياه وكيف تصان لضمان الأمن المائي للمواطن الذي قد لا يكون من ضمن اهتماماته معرفة التفصيلات الفنية والتعقيدات الإدارية لكيفية وصول المياه إلى منزله، فقد كانت تجربة تحلية المياه من التجارب العالمية ذات الأهمية، فلك أن تتصور هذا الشريان الكبير من شبكات المياه الواصل إلى مختلف المناطق والمدن والقرى، فلا يعقل ألا تؤمن المملكة مياه الشرب لمواطنيها وزائريها والمقيمين بها، وأن يكون ذلك مستقرًّا ودائمًا، ومنضبطًا وقائمًا على أسس فنية

ومهنية، فكانت محطات المياه واحدًا من أبرز الحلول العملية، غير أن إدامة خطوط التوزيع إلى مختلف مناطق المملكة، وصيانتها الدورية، أمران في غاية الأهمية، فهما يدخلان في صميم الأمن الوطني للمواطنين والسكان.

كما أن الصيانة الدورية كانت ذات كلف عالية وباهظة الثمن، فكانت خطة الوزارة بتوطين جميع أعمال الصيانة ومستلزماتها، لخفض الكلف من المليارات إلى الملايين التي فرضت علينا عبئًا آخر، حيث استطاعت الوزارة الاعتماد على الموارد البشرية السعودية بعد تأهيلها وتدريبها؛ للقيام بهذه المهمة الحيوية، وتم على أثرها الاستغناء عن الشركات الدولية، واعتبر القرار في حينه مغامرة، غير أن الوزارة نجحت في توطين هذا القطاع، وأن يقوده مهندسون سعوديون، ونسبة ضئيلة من غير السعوديين .

وأصبحت هذه التجربة التي تجذرت وضربت بجذورها في الأرض، تمتلك مقاومة ذاتية لأي تحديات تواجهها، وأصبح من الصعب تجاهلها وتجاوزها، وكان هذا بالنسبة لنا مفرحًا، فما عملت عليه وزارة الزراعة والمياه طيلة عشرين عامًا، أنتج مواطنًا قادرًا ومؤهلًا للتعامل مع مختلف المعطيات، إضافة إلى وجود شركات قوية قادرة على مواجهة الصعوبات .ناهيك عن أن توطين الزراعة والمنتجات الحيوانية والثروة السمكية كانت له إيجابياته غير المباشرة؛ فقد أسهم في تكوين المجتمعات الزراعية، والحد من التنقل، وإنشاء العشوائيات حول المدن التي غالبًا ما تحمل معها بعض أفكارها وسلوكياتها ونمط معيشتها والذي يختلف عما هو معمول به في المدن والمدنيات المستقرة بعض الشيء حيث لا تكون قد انخرطت بقيم العمل المدنية ومتطلباتها ولا هي تجد ما يجعلها قادرة على البقاء في مناطقها، وأسهمت في تحديث هذه المناطق، ولكن بجعل الزراعة في جوهر القرار الاقتصادي، أسهم

ذلك في تعزيز معالم التنمية الاجتماعية المتكاملة، من شبكات طرق ومواصلات، وأصبحت على صلة يومية مع مختلف التطورات التنموية والاقتصادية.

ولم تكن الزراعة في المملكة مجرد «فاترينات»، كما يصور الإعلام الخارجي المملكة ودول الخليج عمومًا، بل أصبحت أمرًا واقعًا يمكن التعامل معه بسهولة، دون حاجة إلى الإعلام الترويجي، ولم تكن منجزات افتراضية، بل واقعية تعبر عن نفسها في جميع الأسواق، فقد كنا نسمع ونرى ما يدور حولنا، وماذا يقال عن الزراعة في بلادنا، كنا نشعر بأن بعضهم غير مصدق مطلقًا لأن الانطباع السلبي السائد عنا قد تكرس في مخيلة البعض بأننا شعوب استهلاكية فقط، وأن الإعلام يجامل المملكة في هذا الجانب، غير أن الحقيقة كانت صادمة للبعض، وآخرون لا يرغبون الاعتراف بهذا الواقع الذي فرض نفسه على الجميع.

كل ذلك كنا ننظر إليه في وزارة الزراعة والمياه من منظور الأمن الغذائي الكامل؛ فخلال هذه الرحلة الممتدة من الدراسة الجامعية في الجامعات الأمريكية والبريطانية، والاطلاع على تجارب الدول المنتجة للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، وجدنا أن هذه الدول لا تتنازل عن أمنها الغذائي، وأنها على استعداد للتضحية في سبيل تحقيقه على أرض الواقع، وأنها توليه جل اهتمامها وتكرس لأجل تحقيقه إستراتيجيات متعددة ولا يمنعها في سبيله خوض الحروب من أجل وجوده، وأن بعضًا منها غير معني بالآخرين، خاصة أن ثمة علاقات قوية بين الدول والشركات الكبرى وبينهما منافع ومصالح، وعليه لا يمكننا الاعتماد على الأسواق الدولية لتأمين احتياجاتنا الضرورية والأساسية، فكانت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وتهديد الملاحة البحرية وارتفاع سقف التأمين البحري، سابقة تؤكد كيف رفضت بعض الشركات تأمين احتياجاتنا، فيما كان المزارع السعودي يغطي هذه الاحتياجات بكفاءة عالية دون ضجيج، الأمر الذي يستدعي قراءة التجربة

وإنصافها في ضوء الواقع وفي ضوء ما تحققه من إنتاج وإنجاز وما زلنا حتى اليوم نلمس وجوده ولا يمكن إنكاره.

ولا شك أن عودة الزراعة وإعطائها الاهتمام اللازم وتطويرها، من عناوين الدول القوية؛ فأغلبية دول العالم تؤمن بضرورة تحقيق الأمن الغذائي بجوانبه الرئيسة والأساسية، وأن الاعتماد في ذلك على الأسواق الدولية، يجب أن يكون مؤقتًا وليس دائمًا؛ خاصة وأن المملكة قوة اقتصادية وسياسية، وذات حضور وتأثير دولي وإقليمي الأمر الذي يستوجب تحقيقها للأمن الغذائي.

إن جوهر فكرة الكتاب يستند إلى أهمية العلوم والمعارف ودورها في نهضة الدول والمجتمعات وكذلك الجامعات والمختبرات التي تنتج العلماء والخبراء والفنيين، وكذلك التجارب العالمية التي استفادت من أثر العلم وأهميته وانعكاسه اقتصاديًّا على حياة الأفراد والأمم، وكذلك تجربة الزراعة السعودية التي حاول البعض أن ينظر إليها بدونية وعدم اعتبار، غير أنها استطاعت أن تؤسس فعلًا، وعلى أرض الواقع، تجربة زراعية، منتجاتها ماثلة للعيان يوميًّا ناهيك عن تأمين المياه - مياه الشرب، لكل مواطن وخفض التكلفة وتوطين العمل في هذا القطاع مبكرًا.

هذا الكتاب يروي جانبًا من قصة الأمن المائي والغذائي وكل ما يتعلق بالتنمية الزراعية والحيوانية والسمكية في المملكة، والتحديات التي واجهتها منذ عام (١٣٩٥ -١٤١٥هـ ١٩٧٥-١٩٩٥م) في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الأمن المائي، لبلد يعد قوة ومرجعية للعالم الإسلامي، وقوة اقتصادية عالمية، فهذا البلد له دوره المؤثر في الاقتصاد والسياسة الدولية والإقليمية، ومن ثم فإن تحركه ترصده الدول والشركات والمؤسسات والمنظمات العالمية، وعليه فإن تعزيز استقلاليته الاقتصادية يمنحه دائمًا قوة أكبر في التأثير ويضعف فرص الدول الأخرى في استغلال احتياجاته الغذائية والمائية.